

الإمارات العربية المتحدة (الفئة 2)

الإمارات العربية المتحدة بلد مقصد للرجال والنساء، معظمهم من جنوب وجنوب شرق آسيا، الذين يتم إخضاعهم للعمل القسري وللدعارة القسرية. ويتم استقطاب العمال المهاجرين، الذين يشكلون نسبة تزيد عن 90 بالمائة من القوة العاملة في القطاع الخاص في البلاد، من الهند وباكستان وبङغلاديش ونيبال وسريلانكا وإندونيسيا وإثيوبيا وإرتريا والصين وتايلاند وكوريا وأفغانستان وإيران والفلبين. وتسافر نساء من بعض هذه البلدان إلى الإمارات العربية المتحدة بارادتها العمل كخدمات في المنازل، أو كскتريرات، أو كعاملات نظافة في الفنادق، لكن البعض منهم يتم إخضاعهن لظروف تدل على العمل القسري مثل احتجاز جوازات سفرهن بشكل غير قانوني، وفرض قيود على قدرتهن على التنقل، وعدم دفع رواتبهن، وتهديدهن، والإعتداء عليهم جسدياً أو جنسياً. غالباً ما تعطي قوانين الكفالة المقيدة الخاصة بخدمة المنازل الأجنبية السلطة لأرباب العمل للسيطرة على تحركاتهن ولتهديدهن بسوء المعاملة أثناء الإجراءات القانونية وتجعل منها عرضة للإستغلال. ويتم استقطاب رجال من الهند وسريلانكا وبُنغلاديش وباكستان إلى الإمارات العربية المتحدة للعمل في قطاع البناء، لكنهم يخضعون في الكثير من الأحيان لظروف العمل القسري، بما في ذلك عبودية الدين أثناء كفاحهم لتسديد الديون المترتبة على رسوم التوظيف. وقد كان العمال المهاجرون عرضة للعمل القسري، خاصة في قطاع البناء، وذلك لقيام بعض أرباب العمل بإشهار إفلاسهم والهرب من البلاد، متخليين بذلك عن أولئك العاملين لديهم. وقد تم إخضاع النساء من أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا والشرق الأدنى وشرق أفريقيا والعراق وإيران والمغرب للدعارة القسرية في الإمارات العربية المتحدة.

ولا تمتلك حكومة الإمارات العربية المتحدة تماماً للحد الأدنى من المعايير الرامية إلى القضاء على الإتجار بالأفراد؛ غير أنها تبذل جهوداً ملحوظة في هذا الإتجاه. وقد قامت الحكومة هذا العام بتأسيس محكمة خاصة للنظر في قضايا الإتجار بالأفراد في دبي، كما افتتحت مراكزين جديدين لإيواء ضحايا الإتجار. وقد استمرت الحكومة في ملاحقة المتاجرين بالأفراد بهدف الاستغلال الجنسي قضائياً وفي معاقبتهم، غير أن جهودها في مجال مكافحة العمل القسري ظلت ضعيفة للغاية. وبالرغم من اعتراف الحكومة بالحاجة لمعالجة قضية العمل القسري، فقد استمر عدم وجود أية جهود ملحوظة لمكافحة إخضاع العمال الوافدين لفترة مؤقتة وخدمات المنازل للعمل القسري. وقد ظل هؤلاء الضحايا إلى حد كبير دون حماية، وكان من المحتمل تعرضهم للعقاب لارتكابهم مخالفات الهجرة وغيرها من المخالفات، وذلك نظراً لعدم وجود إجراءات منظمة للتعرف على ضحايا العمل القسري ضمن المجتمعات التي تتعرض لهذا الخطر.

توصيات للإمارات العربية المتحدة: تعزيز الجهود بشكل ملحوظ في مجال التحقيق في مخالفات الإتجار بالعمالة، وملاحقة مرتكبيها قضائياً، وإدانة ومعاقبة مرتكبي الإتجار، بمن فيهم وكلاء التوظيف وأرباب العمل الذين يخضعون العمال للعمل القسري؛ وضع إجراءات رسمية للتعرف بشكل استباقي على هوية ضحايا الإتجار بالأفراد من بين المجموعات الأكثر عرضة لهذا الخطر مثل العمال الذين يتم إخضاعهم لسوء المعاملة في العمل والذين ألقى القبض عليهم لخرقهم قوانين الهرجة، وخدم المنازل الفارين من أصحاب عملهم، والأجنبيات العاملات في الدعارة؛ توفير خدمات الحماية لجميع ضحايا الإتجار بالأفراد، بما في ذلك توفير الحماية لضحايا العمل القسري أسوة بضحايا الدعارة القسرية؛ ضمان عدم احتجاز ضحايا الإتجار بالأفراد أو فرض غرامات مالية عليهم أو معاقبتهم بشكل آخر لأعمال غير قانونية تم القيام بها كنتيجة مباشرة للإتجار بهم، ويشمل ذلك ضحايا العمل القسري؛ تطبيق الحظر على مصادر جوازات السفر العاملين؛ توسيع الحماية التي يوفرها قانون العمل لتشمل خدم المنازل؛ إصلاح نظام الكفالة بحيث لا يعطي للكفالة وأرباب العمل سلطة مفرطة تسمح لهم بمنع الوضع القانوني للعمال والمحافظة عليه.

الملاحقة القضائية

استمرت حكومة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة التي يغطيها التقرير في جهودها لتطبيق القانون في قضايا الإتجار بالأفراد لأغراض الاستغلال الجنسي، لكنها فشلت مجدداً في اتخاذ أية تدابير ملحوظة للتحقيق في مخالفات العمل القسري أو معاقبة مرتكبيها. وتحظر الإمارات العربية المتحدة كافة أشكال الإتجار بموجب القانون الإتحادي رقم 51 الصادر عام 2006، والذي يفرض عقوبات تتراوح ما بين السجن لسنة واحدة والسجن المؤبد. وهذه العقوبات صارمة بشكل كافٍ ومتكافئة مع العقوبات المنصوص عليها بالنسبة لجرائم الخطيرة الأخرى مثل الاغتصاب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2010، أستـ سلطات دبي محكمة خاصة للنظر في قضايا الإتجار بالأفراد، وتهـدـفـ هذهـ المحـكـمةـ لـتعـجيـلـ النـظـرـ فيـ المـلاحـقـاتـ القضـائـيةـ لـقضـائـاـ الإـتـجـارـ بـالأـفـرـادـ فيـ دـبـيـ. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمرت الحكومة في جهودها لمعالجة قضية الإتجار

بالأفراد لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري. وبحسب ما أفادت الحكومة، فقد قامت الإمارات العربية المتحدة بالنظر في 58 قضية إتجار بالأفراد لأغراض الاستغلال الجنسي خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وشملت تلك القضايا 169 متهمًا، مما يمثل زيادة بالمقارنة بـ43 قضية تم ذكرها خلال الفترة التي غطتها التقرير السابق. بالرغم من ذلك، لم تقم الحكومة بتقييم معلومات عن الإدانات أو الأحكام الصادرة بحق المتاجرين بالأفراد. وبالرغم من الحظر الصادر من قبل الإمارات العربية المتحدة ضد مختلف أشكال الإتجار بالعمالة، إلا أن الحكومة أخفقت مجددًا في الإبلاغ عن أية ملاحقات جنائية أو أية إدانات أو أية عقوبات اتخذت خلال الفترة التي يغطيها التقرير ضد العمل القسري. وقد استمر عدم تطبيق الحظر ضد الممارسات ضد كبير في العمالة ال慈ية، مثل مصادر جوازات سفر العمال، التي تعتبر إحدى الممارسات واسعة الانتشار. وبينما اتخذت الحكومة خطوات للإستجابة لشكاوى العمال المتعلقة بعدم تلقى الأجر، اقتصرت استجابة السلطات على الجراءات الإدارية مثل الغرامات أو الوساطة لإسترداد الأجر، لكنها لم تشمل التحقيق الجنائي أو العقوبة ضد أي من أصحاب العمل. وقد أدى استمرار فشل الحكومة في معالجة أشكال الإتجار في العمالة إلى تشكيل فجوة كبيرة في جهود الإمارات العربية المتحدة لتطبيق القانون لمكافحة الإتجار بالأفراد. وقد استمرت اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر وسلطات دبي في تدريب المسؤولين القضائيين ومسؤولي تطبيق القانون حول موضوع الإتجار بالأفراد، وذلك بالتنسيق مع موظفي وكالات الخدمة الاجتماعية. ولم تبلغ الحكومة عن أية تحقيقات أو ملاحقات قضائية أو إدانات تفيد بضلوع الحكومة في مخالفات الإتجار بالأفراد.

الحماية

حققت حكومة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة التي يغطيها التقرير تقدماً متفاوتاً في جهودها الرامية إلى حماية ضحايا الإتجار بالأفراد. وبالرغم من حفاظ الحكومة على التقدم الذي أحرزته في مجال حماية ضحايا الإتجار بالأفراد لأغراض الاستغلال الجنسي، إلا أنها لم تُظهر أي جهد لتحسين خدمات الحماية المقدمة لضحايا العمل القسري. وقد افتتحت الحكومة ملاجي للنساء والأطفال من ضحايا الإتجار وسوء المعاملة في رأس الخيمة والشارقة في كانون الثاني/يناير، وواصلت تشغيل الملاجي الكائنة في دبي وأبو ظبي. وتقدم هذه المرافق الخدمات الطبية والنفسية والقانونية والمهنية للنساء والأطفال من ضحايا الإتجار. وقد قام أفراد الشرطة في دبي وأبو ظبي بإجراء مقابلات داخل الملاجي مرتدين الزي المدني. وقد أفادت السلطات بأن المسؤولين الحكوميين ودور العدالة ومراكز خدمة المجتمع قد قاموا جميعاً بحالات الضحايا لهذه الملاجي. وفي عام 2010، قدم مأوى دبي المساعدة إلى 49 ضحية إتجار بالأفراد، فيما وفر مأوى أبو ظبي المساعدة إلى 71 من ضحايا الإتجار. وقد أفاد بأن هؤلاء الضحايا الذين تم التعرف عليهم لم يتم معاقبتهم على أعمال غير قانونية تم ارتكابها كنتيجة مباشرةً بمحاربته بهم مثل مخالفات الدعارة، إلا أن غياب الإجراءات الرسمية الحكومية للتعرف على الضحايا من الممكن أن يكون قد أدى إلى استمرار عدم التعرف على ضحايا الإتجار بالأفراد لأغراض الاستغلال الجنسي. ونتيجة لذلك، فقد يكون قد تمت معاقبة ضحايا الإتجار بالأفراد لأغراض الاستغلال الجنسي من لم تُعرف عليهم الحكومة عن طريق الحبس أو الغرامات أو الترحيل لارتكابهم أعمال غير قانونية مباشرةً للإتجار بهم. وقد شجعت الحكومة ضحايا الإتجار بالأفراد لأغراض الاستغلال الجنسي الذين تم التعرف عليهم على المشاركة في التحقيقات وفي عمليات ملاحقة الذين تاجروا بهن قضائياً وذلك عن طريق توفير المأوى للضحايا و توفير العمل لهن في بعض الأحيان. وبالرغم من ذلك، استمر عدم اعتراف الإمارات العربية المتحدة بالأشخاص الذين يتم إرغامهم على العمل كضحايا للإتجار بالأفراد، خاصةً إذا كانوا فوق سن الثامنة عشر وإذا كانوا قد دخلوا إلى البلاد بصورة طواعية. وبينما تم إفهام ضحايا الإتجار بالأفراد من دفع الغرامات المترادفة من جراء تجاوز فترة الإقامة المسموحة لهم، لم توفر الحكومة الملاجأ أو الإستشارات أو الإفهام من غرامات تجاوز فترة التأشيرة لضحايا الإتجار بالأفراد لغرض العمالة ال慈ية، والتي تشكل على الأرجح أكثر أشكال الإتجار بالأفراد شيوعاً في الإمارات العربية المتحدة. وقد حصل خدم المنازل الفارين من كفلائهم في بعض الأحيان على مساعدة محدودة من سفارتهم، لكن بصورة عامة، افترضت سلطات الإمارات العربية المتحدة بأنهم مخالفين للقانون. ولم تشجع حكومة الإمارات العربية المتحدة ضحايا الإتجار بالأفراد بهدف العمل القسري بفعالية على المشاركة في التحقيقات أو الملاحقات القضائية، كما لم تبدأ في تحقيقات استباقية في مخالفات العمالة ال慈ية المرتكبة ضد هؤلاء الضحايا. وقد استمر افتقار الحكومة لخدمات الحماية بالنسبة لضحايا الإتجار بالأفراد من الذكور الذين يضطرون أيضاً للجوء لسفاراتهم للحصول على المساعدة. وبالرغم من اشتمال التدريب الذي يتلقاه مسؤولو تطبيق القانون على التركيز على تحديد الضحايا، إلا أن الحكومة ليست لديها إجراءات رسمية للتعرف على ضحايا الإتجار بالأفراد بشكل استباقي وذلك من بين الأشخاص الأكثر عرضة لهذا الخطير الذين يختلط بهم المسؤولون. ونتيجة لذلك، فقد يكون قد تمت معاقبة ضحايا الإتجار بالأفراد لأغراض العمل القسري لارتكابهم أعمال غير قانونية كنتيجة مباشرةً للإتجار بهم مثل مخالفات الإقامة. ولم تقدم الحكومة أية بداعٍ طويلة المدى عن ترحيل ضحايا الإتجار بالأفراد إلى بلدان يواجهون فيها العقاب أو المشفقة.

الحيلولة دون وقوع الإتجار بالأفراد

وأصلت حكومة الإمارات العربية المتحدة بذل جهودها لمنع وقوع الإتجار بالأفراد خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وقد قامت الحكومة بتنظيم حملات تنقيف وتوفير معلومات، في الإمارات ومع سفارات دول المصدر، حول مكافحة الإتجار بالأفراد، وقد شمل ذلك حملة دعائية في مطاري أبو ظبي والعين الدوليين. كما أطلقت الحكومة موقع على شبكة الإنترن特 في دبي لزيادة الوعي حول موضوع الإتجار بالأفراد ووضعت خطا ساخنا لتلقي المكالمات مجاناً للإبلاغ عن مخالفات إساءة معاملة العمال. وقد اتسمت الحكومة بالشفافية فيما يختص بجهودها لمكافحة الإتجار بالأفراد، ذلك في الوقت الذي استمرت فيه بنشر تقرير عام سنوي حول التدابير المتخذة لمكافحة الإتجار بالأفراد. كما قامت السلطات الحكومية أيضاً بنشر كتبيات حول موضوع حقوق العمال وموارد المساعدة المتوفرة وقامت بترجمتها إلى لغات دول المصدر وبتوزيعها على العمال المهاجرين. لكن الحكومة لم تتخذ أية خطوات لتقليص الطلب على تجارة الجنس في الإمارات العربية المتحدة أو على سياحة الأطفال بهدف ممارسة الجنس التي يقوم بها مواطنون من دولة الإمارات العربية المتحدة.